

Distr.: General
1 May 2009
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من
الممثل الدائم للجماهيرية العربية الليبية لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أرفق طيه تقييم عمل مجلس الأمن أثناء رئاسة الجماهيرية العربية الليبية
في آذار/مارس ٢٠٠٩ (انظر المرفق). وقد أعد هذا التقييم تحت مسؤوليتي، إثر مشاورات
مع أعضاء مجلس الأمن الآخرين.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) عبد الرحم محمد شلقم

السفير

الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن
من الممثل الدائم للجماهيرية العربية الليبية لدى الأمم المتحدة
تقييم عمل مجلس الأمن خلال فترة رئاسة الجماهيرية العربية الليبية
(آذار/مارس ٢٠٠٩)

مقدمة

أعد هذا التقييم لعمل مجلس الأمن خلال فترة الرئاسة الليبية للمجلس في شهر آذار/مارس ٢٠٠٩، تحت إشراف عبد الرحمن محمد شلقم الممثل الدائم للجماهيرية العربية الليبية لدى الأمم المتحدة ومسؤوليته. وقد تبوأ الجماهيرية العربية الليبية رئاسة المجلس للمرة الثانية، وتوافق ذلك مع رئاستها للاتحاد الأفريقي، وقد ركزت على العمل على صون السلام والأمن الدوليين بشكل فعال من خلال علاقة استراتيجية بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، لا سيما الاتحاد الأفريقي.

واعتمد برنامج العمل الشهري في المشاورات الأولى التي عقدها المجلس بكامل هيئته، في ٣ آذار/مارس. وقدم الرئيس إحاطة إلى الصحافة بشأن برنامج عمل المجلس بعد توزيعه على أعضاء المجلس. ونُشر البرنامج في موقع الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت، فضلا عن نشره بانتظام في يومية الأمم المتحدة.

وفي إطار هذا البرنامج، ومع أخذ التطورات وآراء الدول الأعضاء في الاعتبار، عالج المجلس مسائل في أفريقيا (غينيا - بيساو والسودان وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والمنطقة دون الإقليمية، وليبيريا والصومال)، وفي الشرق الأوسط وآسيا (لبنان وأفغانستان والحالة في الشرق الأوسط. بما في ذلك القضية الفلسطينية، وسري لانكا)، وفي أوروبا (كوسوفو والبوسنة والهرسك). وبالإضافة إلى أنشطة المجلس الاعتيادية، تناول المجلس مسائل عامة، بما في ذلك السلام والأمن في أفريقيا وعدم انتشار الأسلحة النووية، وأقد بعثة إلى هايتي، وشارك في معتكف مع الأمين العام.

وتناول المجلس المسائل المشار إليها أعلاه في أكثر من تسع مشاورات للمجلس بكامل هيئته، و ١٢ اجتماعا، ومناقشة تفاعلية واحدة غير رسمية. وأسفر ذلك عن اتخاذ قرارات وإصدار بيانين رئاسيين وثلاثة بيانات للصحافة أدلى بها الرئيس.

أفريقيا

غينيا - بيساو

في ٣ آذار/مارس، عقد المجلس مشاورات بكامل هيئته للنظر في الحالة في غينيا - بيساو.

وأحاط سام إيبوك، نائب مدير شعبة أفريقيا الثانية بإدارة الشؤون السياسية المجلس علماً بمقتل الرئيس ورئيس الأركان العامة في غينيا - بيساو في يومي ١ و ٢ آذار/مارس ٢٠٠٩.

وإثر المشاورات، عقد المجلس جلسته ٦٠٨٩، وأذن للرئيس بالإدلاء ببيان يدين بشدة الاغتيالات ويدعو إلى تقديم المسؤولين عنها إلى العدالة (S/PRST/2009/2). وحث أعضاء المجلس كذلك جميع الأطراف على ممارسة ضبط النفس والحفاظ على الاستقرار واحترام سيادة القانون والعملية الديمقراطية، وأهابوا بالمجتمع الدولي أن يقدم المساعدة في الحفاظ على النظام الدستوري في غينيا - بيساو ودعم جهود بناء السلام.

السودان

عقد المجلس في ٦ آذار/مارس مشاورات بكامل هيئته لمعالجة البند المتعلق بالسودان.

أحاط الرئيس أعضاء المجلس علماً بالرسالة المؤرخة ٦ آذار/مارس ٢٠٠٩ التي كان قد استلمها من القائم بالأعمال بالإنابة للبعثة الدائمة للجماهيرية العربية الليبية وممثل رئيس الاتحاد الأفريقي (S/2009/144). وتحيل الرسالة لغرض التعميم قراراً اتخذته مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ٥ آذار/مارس ٢٠٠٩.

واستمع المجلس إلى إحاطة قدمتها كاترين براغ، الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية، قدمت فيها وصفاً للتطورات الإنسانية في دارفور إثر طرد مجموعات الإغاثية، وحثت حكومة السودان على التراجع عن قرارها.

ونظر المجلس في مشاورات عقدها بكامل هيئته، في ١٠ آذار/مارس، في عمل لجنة الجزاءات المفروضة على السودان. وقدم السفير توماس ماير - هارتنغ (النمسا)، رئيس اللجنة، إحاطة إلى المجلس عن تنفيذ ولاية اللجنة المنصوص عليها في القرار ١٥٩١ (٢٠٠٥).

وفي ٢٠ آذار/مارس، عقد المجلس جلسته ٦٠٩٦ للنظر في البند المعنون "تقارير الأمين العام عن السودان".

واستمع المجلس إلى إحاطة قدمها رشيد خاليكوف، مدير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، أعرب فيها عن القلق إزاء محنة المدنيين في دارفور، وحث حكومة السودان مرة أخرى على أن تتراجع عن قرارها وتتحترم التزاماتها. وأكد على ضرورة إيجاد طريقة للتقليل من أوجه التوتر وضمان تقديم الحماية والمساعدة الإنسانية في الوقت المناسب وبشكل مستدام، استناداً إلى المبادئ الإنسانية والحياد وعدم التحيز.

واستمع المجلس إلى بيان أدلى به ممثل السودان.

وأدلى ببيانات أيضاً أعضاء المجلس والرئيس، متحدثاً بصفته الوطنية، وممثل الجمهورية التشيكية (باسم الاتحاد الأوروبي).

وفي ٢٦ آذار/مارس، عقد المجلس مشاورات بكامل هيئته، وقدم جبريل باسولي، كبير الوسطاء المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، في إحاطته الأولى، بياناً لأعضاء المجلس عن آخر التطورات في العملية السياسية لدارفور. واستمع المجلس أيضاً إلى إحاطة قدمها جون هولمز، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، الذي قدم تقريراً عن عمل بعثة الأمم المتحدة وحكومة السودان للتقييم.

وإثر المشاورات، أدلى الرئيس ببيان للصحافة مفاده أن أعضاء المجلس أكدوا على أهمية مواصلة تقديم المساعدات الإنسانية إلى جميع المحتاجين إليها في دارفور. وأضاف الرئيس أن أعضاء المجلس حثوا حكومة السودان على مواصلة التعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية، وناشدها أن تعيد النظر في قرارها بوقف أنشطة منظمات غير حكومية معينة في السودان.

جمهورية أفريقيا الوسطى

عقد المجلس في ١٠ آذار/مارس جلسته ٦٠٩١ للنظر في الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وكان معروفاً عليه رسالة مؤرخة ٣ آذار/مارس ٢٠٠٩ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2009/128).

واستمع المجلس إلى إحاطة قدمها فرنسوا لونسيني فال، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأكد فال أن إطار السلام الدائم المتفق عليه في أعقاب الحوار السياسي الشامل الذي جرى في بانغي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ لا يزال قيد التنفيذ على الرغم من موجة من الهجمات شنها المتمردون مؤخرًا.

وقدم إحاطة للمجلس أيضا السفير جان غرولز (بلجيكا)، رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى للجنة بناء السلام، مؤكدا أن التوصيات المنبثقة عن الحوار يجري تنفيذها، وأن الإطار الاستراتيجي للجنة بناء السلام سيوضع في صيغته النهائية عما قريب.

تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والمنطقة دون الإقليمية

عقد المجلس في ١٧ آذار/مارس مشاورات بكامل هيئته للنظر في الحالة في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والمنطقة دون الإقليمية.

واستمع المجلس إلى إحاطة قدمها إدمون موليه، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، الذي قدم وصفا للمجلس عن آخر التطورات في تنفيذ القرار ١٨٦١ (٢٠٠٩)، ونقل السلطة في ١٥ آذار/مارس من بعثة الاتحاد الأوروبي (قوة الاتحاد الأوروبي) إلى العنصر العسكري من بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد.

ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه أثناء المشاورات، أدلى الرئيس ببيان للصحافة عبّر فيه عن ترحيب المجلس بنقل السلطة، وإحاطته علما بالانتهاء من تدريب المفرزة الأمنية المتكاملة، ودورها في حماية المدنيين المتضررين بأزمة دارفور. وأثنى أعضاء المجلس على الاتحاد الأوروبي لنجاحه في نشر قوة الاتحاد الأوروبي، ودعمه لأنشطة الأمم المتحدة ومساهماتها في تقديم المساعدة الإنسانية بشكل مأمون، ورحبوا بمساهمات أعضاء المجلس في بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد. وأعرب الأعضاء مجددا عن تأييدهم لما يبذل من جهود، لا سيما في إطار فريق اتصال داكار، الذي تتقاسم رئاسته الكونغو والجمهورية العربية الليبية. وطالب الأعضاء مجددا بأن تقوم الجماعات المسلحة بتنفيذ اتفاقي سرت وليبرفيل، المبرمين في ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، وحثوا السلطات والأطراف صاحبة المصلحة السياسية في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى على مواصلة بذل جهودهم من أجل المصالحة الوطنية في إطار اتفاق نجامينا لعام ٢٠٠٧، واستنتاجات الحوار السياسي الشامل الذي أُجري في بانغي، في عام ٢٠٠٨.

ليبيريا

عقد المجلس مشاورات بكامل هيئته في ١٩ آذار/مارس، واستمع إلى إحاطة من إيلين مارغريت لوي، الممثلة الخاصة للأمين العام في ليبيريا، عن التقرير الثامن عشر للأمين العام عن عمل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا (S/2009/86). وأبرزت الممثلة الخاصة ما تم تحقيقه من إنجازات في استيفاء المعايير المرجعية الأساسية لمرحلة تقليص حجم البعثة، على الرغم من وجود تحديات كبيرة مثل هشاشة الوضع الأمني، وعدم توافر القدرات الكافية لدى

مؤسسات سيادة القانون. وأعرب الأعضاء عن اتفاقهم مع التوصيات الأولية التي وردت في تقرير الأمين العام بشأن الإبقاء على حجم القوات المأذون به في الولاية الحالية للبعثة، ريثما يصدر تقرير بعثة التقييم التقني التي ستقودها إدارة عمليات حفظ السلام.

الصومال

عقد المجلس في ٢٠ آذار/مارس، جلسته ٦٠٩٥ للنظر في الحالة في الصومال. وكان معروضا عليه تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال (S/2009/132) وتقرير الأمين العام المقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٨٤٦ (٢٠٠٨) (S/2009/146).

واستمع المجلس إلى إحاطة قدمها أحمدو ولد عبدالله، الممثل الخاص للأمين العام في الصومال، الذي قدم بيانات مفصلة عن تنفيذ اتفاق جيبوتي، وأكد على ضرورة اعتماد نسق جديد، يقوم على الربط بين الحوكمة والأمن والتنمية. وفي الوقت الذي حض فيه الممثل الخاص على أهمية الوجود البحري الدولي كتعبير عن التضامن، عرّف القرصنة باعتبارها عملا يعود إلى فشل الدولة داخليا، وإلى الأنشطة الإجرامية.

واستمع المجلس إلى بيان قدمه أحمد عبدالله عمر، وزير الخارجية في الحكومة الاتحادية الانتقالية للصومال. وشدد الوزير على ما أحرز من تقدم في الآونة الأخيرة في العملية السياسية، حتى لو كانت بعض الأطراف الفاعلة لا تزال ترفض الحوار، كما أكد على أن هزيمة القرصنة تتطلب إعادة سيادة القانون. وأشار، منتقلا إلى الحديث عن استراتيجية الأمن وحفظ السلام، إلى أن ذلك يستند إلى الدعامتين المزدوجتين لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، واعتبر مؤتمر إعلان التبرعات الذي سيعقد في ٢٢ نيسان/أبريل حدثا حاسم الأهمية لتقدم الموارد.

وأكد رامتان لامامرا، مفوض السلام والأمن للاتحاد الأفريقي، على أن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تعمل بشكل وثيق مع الحكومة، ورحب باعتزام المجلس النظر في قيام الأمم المتحدة بعملية متابعة.

وأدى بيانات أعضاء المجلس، والرئيس، متحدثا بصفته الوطنية، وممثلو الجمهورية التشيكية (باسم الاتحاد الأوروبي) والنرويج وماليزيا. وأدى بيان سمير حسني، باسم جامعة الدول العربية.

وفي بيان أدى به الرئيس للصحافة، أثنى أعضاء المجلس على بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لمساهمتها، ودعوا الاتحاد الأوروبي إلى تزويدها بموارد إضافية، وأدانوا الهجمات التي تعرضت لها. ورحبوا بالتقدم المحرز في عملية جيبوتي، وأثنوا على رئيس الصومال لما يبذله من

جهود للوصول إلى الأطراف خارج نطاق العملية. وفضلا عن ذلك، أثنى أعضاء المجلس على ما يُبذل من جهود إنسانية، وحثوا المجتمع الدولي على تقديم الدعم المالي والتقني للحكومة. بيد أن أعضاء المجلس أعربوا عن قلقهم البالغ إزاء انعدام الأمن في بعض أجزاء البلاد. وأعربوا أيضا عن انشغالهم إزاء أعمال القرصنة قبالة سواحل الصومال، وأثنوا على الجهود المبذولة لمكافحة القرصنة، في الوقت الذي أعربوا فيه مجددا عن ضرورة معالجة أسبابها الجذرية داخل البلد.

الشرق الأوسط وآسيا

لبنان

في ١٧ آذار/مارس، أحاط أعضاء المجلس علما بالشروع في عمل المحكمة الخاصة بلبنان في لاهاي، عملا بالقرار ١٧٥٧ (٢٠٠٧)، على النحو المبين في رسالة موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2008/824).

وفي ٣ آذار/مارس، إثر مشاورات للمجلس بكامل هيئته، قرأ الرئيس بيانا للصحافة، رحّب فيه أعضاء المجلس بالشروع في عمل المحكمة، باعتباره خطوة مهمة تجاه تقديم المسؤولين عن اغتيال الوزير الحريري إلى العدالة، والحد من ظاهرة الإفلات من العقاب، وفقا للنظام الأساسي للمحكمة. وأثنى أعضاء المجلس على اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق لما قامت به من عمل، وعلى الأمين العام لما يبذله من جهود لتنفيذ القرار ١٧٥٧ (٢٠٠٧)، ورحبوا بالتزام الأمم المتحدة بضمان تحقيق المحكمة للولاية المنوطة بها بأسلوب فعال. وبالإضافة إلى ذلك، أعربوا مجددا عن تأييدهم للمحكمة، وأشاروا إلى القرار ١٨٥٢ (٢٠٠٨)، الذي يشدد على أهمية مواصلة التعاون الكامل بين الدول الأعضاء ومكتب المدعي العام، وفقا للقرار ١٧٥٧ (٢٠٠٧).

وفي ١٠ آذار/مارس، عقد المجلس مشاورات بكامل هيئته للنظر في التقرير التاسع للأمين العام عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) (S/2009/119). وقدّم مايكل ويليامز، منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان، إحاطة إلى أعضاء المجلس عن تقرير الأمين العام، وزوّد المجلس بآخر المعلومات عن التطورات الأخيرة. واستمع أعضاء المجلس أيضا إلى استكمال قدمه مدير شعبة آسيا والشرق الأوسط التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام، الذي قدم إحاطة للمجلس عن عمل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

أفغانستان

في ١٩ آذار/مارس، عقد المجلس جلسته ٦٠٩٤، للنظر في الحالة في أفغانستان، وكان معروضا أمامه تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2009/135).

وعرض السيد كاي إيدي، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، تقرير الأمين العام، وأبلغ المجلس بآخر تطورات الحالة في أفغانستان. ووصف ما استجد من تطورات إيجابية من بينها زيادة قدرة الحكومة الأفغانية، ووضع خطط لإصلاح الشرطة واستراتيجية زراعية، لكنه شدد على أن ترجمتها إلى واقع ملموس سيتوقف على الدعم الدولي. وقال إنه يحث المجتمع الدولي على دعم الجهود المبذولة لتعزيز الشرطة الوطنية، وتشجيع الزراعة، ودعم القطاع الخاص لمكافحة جملة من المشاكل القائمة منذ أمد طويل كالفساد، وتمويل المتمردين وانعدام الأمن الغذائي. ولاحظ الممثل الخاص أن الأمن قد استمر في التدهور، ووصف التحدي السياسي الرئيسي بأنه يتمثل في إجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيهة في آب/أغسطس ٢٠٠٩. وخلص إلى أن نجاح جهود المساعدة الدولية يتوقف على تكوين حس بأن الأفغانيين يمسون بزم أمورهم.

وأدى بيانات أعضاء المجلس، والرئيس الذي تكلم بصفته ممثلاً لبلده، وممثلو أفغانستان، وكندا، والجمهورية التشيكية (نيابة عن الاتحاد الأوروبي)، والنرويج، وألمانيا، وهولندا، وإيطاليا، والهند، وأستراليا، وجمهورية إيران الإسلامية، وباكستان.

وفي ٢٣ آذار/مارس، استأنف المجلس نظره في البند في جلسته ٦٠٩٨.

ووجه الرئيس الانتباه إلى مشروع قرار قدمته اليابان (S/2009/152)، كان قد اعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٨٦٨ (٢٠٠٩)، الذي قرر المجلس به تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لمدة سنة واحدة، ونص فيه على أن تواصل البعثة والممثل الخاص للأمين العام قيادة الجهود المدنية الدولية وفقا للأولويات المحددة في القرار ١٨٠٦ (٢٠٠٨). وأدان أيضا الهجمات التي تستهدف المدنيين والقوات الدولية، واستخدام حركة طالبان ومجموعات متطرفة أخرى المدنيين كدروع بشرية، واستخدامها الأطفال جنودا. ودعا كذلك إلى بذل كل الجهود لكفالة مصداقية الانتخابات في أفغانستان في عام ٢٠٠٩ وسلامتها وأمنها، وسلم بالدور الأساسي الذي تقوم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في دعم هذه العملية، ودعا إلى التقيد بالالتزامات المقطوعة في مؤتمر باريس.

وعقب اعتماد القرار، أعرب الممثل الدائم لكوستاريكا عن أسفه لإضعاف صيغة القرار بعدم تطرق منطوقه صراحة إلى قلق كوستاريكا إزاء تزايد الإصابات بين المدنيين في أفغانستان، مع إدراكه أن المتمردين يتحملون المسؤولية الرئيسية عن تلك الإصابات.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

وفي ٢٥ آذار/مارس، عقد المجلس الجلسة ٦١٠٠ للنظر في الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

واستمع المجلس إلى إحاطة قدمها السيد ب. لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية. وقد استهلها بالقول إنه ”بعد مضي شهرين على إعلان وقف إطلاق النار من جانب واحد في غزة، نواجه حالة تبعث على القلق وتمثل في الطريق المسدود وانعدام اليقين. وعلى الرغم من التفاعل والدعم الدوليين، لم يُحرز سوى القليل جدا من التقدم الملموس بشأن المسائل الرئيسية المحددة في قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩)“ وختمها بالقول إن ”من المهم أن تعمل المجموعة الرباعية والمجتمع الدولي في إطار من وحدة الهدف للمساعدة على استقرار الوضع في غزة وإنعاش عملية السلام. ونحتاج إلى التزام واضح من الحكومتين الإسرائيلية والفلسطينية، بالحل القائم على وجود دولتين. كما نحتاج إلى استمرار المفاوضات، وإلى تنفيذ الالتزامات في الميدان، وإلى استراتيجية لتخفيف حدة التوترات ومعالجة الاحتياجات الإنسانية الملحة في غزة“. وقال في معرضه حديثه عن لبنان، إن حادثة اغتيال نائب ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان في ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٩ بواسطة قبلة عكرت الهدوء النسبي هناك.

وفي أعقاب هذه الإحاطة، استمع المجلس لبيانين أدلى بهما المراقب الدائم لفلسطين والممثل الدائم لإسرائيل.

وأدلى ببيانات أعضاء المجلس، والرئيس بصفته ممثلاً لبلده، وممثلاً كل من مصر ولبنان.

وعند استئناف الجلسة، استمع المجلس إلى بيانات أدلى بها ممثلو كوبا (باسم حركة عدم الانحياز)، والجمهورية العربية السورية، والجمهورية التشيكية (نيابة عن الاتحاد الأوروبي)، والبرازيل، والمغرب، وقطر، وبنغلاديش. ثم استمع المجلس إلى بيانات أدلى بها السيد بول بادجي رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وممثلو أندونيسيا، وإكوادور، وماليزيا، والجزائر، وموريتانيا، وجنوب أفريقيا،

والنرويج، وجمهورية إيران الإسلامية، ونيكاراغوا، والأردن، وأستراليا، وجمهورية كوريا ومالي وباكستان وجمهورية فتزويلا البوليفارية.

سري لانكا

وفي ٢٦ آذار/مارس، أجرى المجلس مناقشة تحاورية غير رسمية بشأن سري لانكا لتبادل الآراء بشأن الحالة الإنسانية والأمنية في ذلك البلد.

واستمع المجلس إلى إحاطة من وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، عن الحالة الإنسانية الناجمة عن النزاع بين القوات الحكومية والمتمردين التاميل في شمال سري لانكا. ثم تحدث الممثل الدائم لسري لانكا، وتحدث بعده أعضاء المجلس والرئيس.

أوروبا

كوسوفو

في ٢٣ آذار/مارس، عقد المجلس جلسته ٦٠٩٧ للنظر في البند المعنون "قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩). وكان معروضا أمامه تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو (S/2009/149).

واستمع المجلس إلى إحاطة من السيد لوميرتو زانير الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو الذي قال إنه يعتبر أن الأشهر الأربعة الأخيرة كانت دينامية جدا بالنسبة لكوسوفو وبعثة الأمم المتحدة حيث حفلت بالتحديات والأحداث البارزة. وشدد على أن الحالة ما زالت مستقرة إلى حد كبير على الرغم من احتمال تفجر الأوضاع. وقال أيضا إن بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو قد تحملت المسؤولية التنفيذية الكاملة بموجب التفويض العام للأمم المتحدة وضمن إطار عملها

واستمع المجلس إلى بيانين أدلى بهما الرئيس الصربي بوريس تاديتش والسيد اسكندر حسيني (باسم كوسوفو).

وأدلى ببيانات أعضاء المجلس والرئيس بصفته ممثلا لبلده، وأعقب ذلك تبادل للآراء بين السيدين تاديتش والحسيني

البوسنة والهرسك

في ٢٥ آذار/مارس، عقد المجلس جلسته ٦٠٩٩ للنظر في الحالة في البوسنة والهرسك.

ووجه الرئيس الانتباه إلى مشروع قرار مقدم من الاتحاد الروسي، وألمانيا، وإيطاليا، وتركيا، وفرنسا، وكرواتيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، والنمسا (S/2009/154). واعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٨٦٩ (٢٠٠٩).

ورحب المجلس بقيام الهيئة التوجيهية التابعة لمجلس تنفيذ السلام في ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٩ بتعيين السيد فالنتين إنزكو ممثلاً سامياً للبوسنة والهرسك. وأكد من جديد ما للممثل السامي من سلطة في تفسير الجانب المدني من الاتفاق الإطار العام للسلام في البوسنة والهرسك لعام ١٩٩٥، وأكد من جديد على الأهمية التي يعلقها على دور الممثل السامي في مواصلة تنفيذ اتفاق السلام وفي التوجيه لمساعدة الأطراف في تنفيذ الاتفاق.

قضايا عامة

السلام والأمن في أفريقيا

في ١٨ آذار/مارس، عقد المجلس الجلسة ٦٠٩٢ للنظر في البند المعنون "السلام والأمن في أفريقيا". وكان معروضا عليه رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ موجهتان من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن (S/2008/813).

وبعد أن أدلى الرئيس والأمين العام ببيانين استهلايين، عرض السيد رومانو برودي (إيطاليا)، رئيس الفريق المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة للنظر في أساليب دعم عمليات الاتحاد الأفريقي، تقرير الفريق (انظر S/2008/813). وشدد على ما للجهات الإقليمية الفاعلة من مسؤولية في معالجة قضايا السلام والأمن في مناطقها، وأكد أن السلام في أفريقيا لا يمكن أن يتحقق من خلال القوة العسكرية وحدها، وأنه يجب على جميع الدول الأعضاء أن تلتزم بعملية السلام والأمن. وشدد على الحاجة إلى "رؤية مشتركة" تستند إلى شراكات طويلة الأجل تدعمها قدرات مؤسسية ذات مصداقية تتطلب موارد وتبرعات، في حين تمسك فيها أفريقيا بزمام الأمور.

وتكلم مفوض السلام والأمن بالنيابة عن الاتحاد الأفريقي، فشدد على أن حفظ السلام في أفريقيا مسؤولية مشتركة تتطلب الجراءة، وبذل جهود عالية المستوى تتسم بالانسجام والاتساق.

وأدى بيانات السيدة نكوسازانا دلاميني زوما، وزير خارجية جنوب أفريقيا، وأعضاء المجلس.

واستمع المجلس أيضا إلى بيانات أدلى بها السيد إدوارد أهو غليلي، رئيس مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وممثلو كل من كوبا (باسم حركة عدم الانحياز)، والبرازيل، والجمهورية التشيكية (نيابة عن الاتحاد الأوروبي)، وإيطاليا، ومصر، وكندا، والكونغو، والجزائر، وكينيا، والنرويج، ونيجيريا، وبنين، والأرجنتين، وأستراليا، وبنغلاديش.

وفي بيان تلاه الرئيس (S/PRST/2009/3)، أحاط أعضاء المجلس علما مع الاهتمام بتقرير الفريق المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وطلبوا إلى الأمين العام أن يقدم، في موعد أقصاه ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، تقريرا بشأن جملة أمور، من بينها توفير وسائل تقديم الدعم إلى الاتحاد الأفريقي في العمليات التي تأذن بها الأمم المتحدة، وتقييم توصيات الفريق، ولا سيما العمليات المتعلقة بالتمويل، وبإنشاء الفريق المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لبحث سبل تنفيذ هذه التوصيات. وشدد المجلس كذلك على ضرورة تحسين قدرة الاتحاد الأفريقي على إقامة شراكات مع الأمم المتحدة، وتعزيز القدرة على التنبؤ بتمويل المنظمات الإقليمية واستدامة هذا التمويل ومرونة الحصول عليه.

عدم الانتشار (جمهورية إيران الإسلامية)

في ١٠ آذار/مارس، عقد المجلس جلسته ٦٠٩٠ للنظر في عدم الانتشار (جمهورية إيران الإسلامية).

واستمع المجلس إلى إحاطة قدمها السيد يوكيو تاكاسو (اليابان)، رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) عن تقرير اللجنة الذي يغطي الفترة من ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ إلى ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٩. وذكر أن اللجنة كانت قد تلقت من الدول عددا من التقارير وتبادلت معها رسائل وإخطارات بشأن تنفيذها للجزاءات، وأحاط رئيس اللجنة المجلس علما بتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية المتعلق ببرنامج للتعاون التقني خلال للدورة ٢٠٠٩-٢٠١١. ولاحظ أيضا أن اللجنة تلقت رسالة من دولة عضو تطلب فيها التوجيه فيما يتعلق بسفينة (مونشيغورسك) تبين أنها تحمل مواد ذات صلة بأسلحة من جمهورية إيران الإسلامية فيما يعد انتهاكا لقرار المجلس ١٧٤٧ (٢٠٠٧).

وأدلى بيانات ممثلو كل من الولايات المتحدة، والجماهيرية العربية الليبية، والمملكة المتحدة، وفرنسا.

بعثة مجلس الأمن إلى هايتي

في ١٩ آذار/مارس، عقد المجلس جلسته ٦٠٩٣ للنظر في البند المعنون "بعثة مجلس الأمن إلى هايتي"، واستمع إلى إحاطة قدمها رئيس بعثة مجلس الأمن إلى هايتي.

وتولى السفير خورخي أوربينا (كوستاريكا)، بصفته رئيس بعثة مجلس الأمن، تقديم إحاطة للمجلس عن بعثة تفصي الحقائق التي نظمت من ١١ إلى ١٤ آذار/مارس لتقييم تنفيذ قرارات المجلس، ولا سيما القرار ١٨٤٠ (٢٠٠٨). وشدد على أن البعثة قيمت الحالة في البلد تقييما مباشرا في وقت أصبحت فيه هناك على ما يبدو فرصة لضمان الاستقرار والتنمية المستدامة. وقال، في معرض تشديده على تقدم الإصلاحات، إنه يلاحظ أن هايتي تواصل التصدي لانعدام الأمن الغذائي، والحالة الإنسانية المشهية، ولاحظ أنه يجب على السلطات التوصل إلى توافق آراء وطني لتكفل إرساء أسس متينة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وأعرب ممثل هايتي، السفير لي ميروريس في بيانه، عن امتنانه لبعثة مجلس الأمن، وشدد على أن الحالة الأمنية قد تحسنت منذ عام ٢٠٠٥ على الرغم من أن الحالة الاقتصادية والاجتماعية لا تزال هشة، وهو ما يعزى بخاصة إلى أعاصير عام ٢٠٠٨ الأربعة. وأكد مجددا التزام هايتي بالتنمية الاقتصادية، وشدد على أهمية المؤتمر المقبل لإعلان التبرعات المزمع عقده في واشنطن.

معتكف مجلس الأمن

عقد المجلس معتكفه السنوي مع الأمين العام يومي ٢٠ و ٢١ آذار/مارس للنظر في مسألة حفظ السلام.